



المبادرة موجودة في انتظار الدعم

تداعيات كورونا تزيد ضغوط رقمنة الإدارة في تونس

غياب الإرادة السياسية يبطل عملية ترسيخ التكنولوجيا في بناء الاقتصاد

وعلى سبيل المثال، كان مرسوم قانون المعرفة الوحيد من ضمن هذه الأساليب الحديثة التي تم إقرارها في اتجاه رقمنة الإدارة غير أنها تناقضت مع مبادئ قانون حماية المعطيات الشخصية.

ويعد مشروع المعرفة الوحيد ثورة في الإدارة في تونس، حيث إنه سيجمع قاعدة بيانات ومعلومات للأفراد في كل الإدارات العمومية وبالتالي يسهل عملية تتبع الإخلالات وتضارب المعطيات وتنبع مسار كل العمليات الإدارية أو المالية. وقلل الربحي من فرص قضاء الرقمنة على الفساد بقوله "الرقمنة يمكن أن تقلص الفساد الإداري لكن لن تقضي عليه تماما، في المقابل يمكنها تضيق الخناق على المناوئين والمتجاوزين للقوانين".

سيف الدين الراحي
يجب تشجيع
الافتراعات لدعم
الدفع التكنولوجي

وأكد أنه في المقابل يمكن استثمار الرقمنة في تحقيق التنمية عبر توفير البنية التحتية الرقمية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في هذا المسار وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وحسن استغلال هذه المقاربة.

وأقر وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد محمد عبو بتأخر تونس في رقمنة الإدارة مقارنة بما هو موجود في العالم.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الوزير قوله "الظروف التي مرت بها تونس خلال مكافحة وباء كورونا حفزت الحكومة على تكريس رقمنة الإدارة". وأوضح أن مشروع رقمنة الإدارة رافقته خلال السنوات الماضية تعقيدات مرتبطة بالقوانين، قائلا "لا بد أن ندفع في هذا الاتجاه لتحسين مناخ الاستثمار، وبالتالي لا بد لنا أن ننجح أمام أكبر أزمة اجتماعية تمر بها تونس منذ تاريخها". وأشار إلى أن نسب النمو ستكون في حوالي 7 تحت الصفر، وهو ما يجعل، برأيه، كل الأطراف مطالبة بالدفع إلى تنقية المناخات لدعم المستثمرين، ملقنا إلى أن الإشكالات الإدارية كانت محددة في أكثر من مناسبة في السنوات الماضية.

وتحدث عبو عن الإخلالات التي تعرفها الموانئ بسبب غياب الرقمنة قائلا "هناك خلل كبير يواجه عمل البواخر، وقطاع الشحن يعرف العديد من التعطيلات في الوقت الذي يجب فيه أن نتجاوز ذلك لدعم الحركة الاقتصادية". كما أكد وزير المالية محمد نزار يعيش أن أزمة كوفيد - 19 أبرزت أهمية الإجراءات الموضوعية على الخط مما يدعو اليوم إلى تسريع نسق رقمنة الإدارة وتصميم أدوات العمل، خاصة في ظل الاستجابة السريعة للإدارة لظروف الحجر.

زادت جائحة كورونا من منسوب ضغوط أوساط الأعمال على الحكومة التونسية لتسريع خطط التحول الرقمي كخطوة عملية لضمان استدامة المرافق العامة تحت أي ظرف والقياد على الفساد والبيروقراطية، اللذين تسببا في تعطيل الآلاف من المشاريع واستفحال الرشوة والمحسوبية رغم كل الشعارات البراقة التي لطالما أطلقتها الطبقة السياسية منذ 2011.

وأضاف أن "السبب الثاني يتعلق بغياب جانب التحفيز والتجديد للكفاءات الشبابية التي لها من الأفكار والإمكانيات العلمية ما يمكنها من المبادرة بتقديم حلول وبراءات اختراع جديدة تسهم في الدفع التكنولوجي".

وأوضح أن هذه الأسباب هي ما يحكم بالفشل على هذه الخطط مقابل نجاحها في الخارج نظرا لتوفر كافة هذه العوامل والمناخ المشجع للابتكار. وحاول خريجو المدرسة الوطنية للإدارة المختصة في تكوين وتأهيل الإطارات الإدارية للدولة تقديم العديد من الحلول من صميم اختصاصهم لدعم انتقال فعلي نحو ثورة رقمية حقيقية تدفع التنمية في البلد وتخرجه من مربع التخلف الإداري.

وأكد الراحي ضرورة تشريك القطاعين العام والخاص والمنظمات المهنية في تقديم مقترحات عملية لتحقيق نقلة نوعية رقمية في الأجهزة الإدارية.

وشدد على أنه يمكن تحويل أزمة كورونا إلى فرصة لدعم هذه الخطط، إذ كشفت أهمية الابتكارات الناشئة في مساعدة عمل السلطات بفضل اختراع تطبيقات ذكية سهلت الاتصال وتبادل المعلومات، وبالتالي توفير المعونة للمواطنين.

وتتفق العديد من التقارير وآراء الخبراء على أن السنوات الأخيرة في تونس تميزت بالاهتمام بالجانب السياسي فقط على حساب المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والرقمنة التي اقتضت على بعض المؤسسات في القطاع الخاص. وسبق وأكد هيئة الخبراء المحاسبين التونسيين أن اعتماد استراتيجية رقمية للاقتصاد يمكن أن يزيد 2 في المئة في نسبة النمو. وأشارت إلى أن التأخير الحاصل في مجال الرقمنة يكلف الاقتصاد خسائر كبيرة وأن تونس متأخرة 20 سنة في هذا المجال.

ويجمع خبراء على أن من بين أكبر المضائل التي تحول أيضا دون تفعيل جدي للتحول الرقمي هي التناقضات القانونية، حيث إن إسراف السلطات في إعلان القوانين حمل في مجمله تناقضات عديدة.

وتعارض أهداف الرقمنة مع بنود قانون المعطيات الشخصية الذي يمنع كل أشكال استغلال الهوية الشخصية ويضمن سرية المعاملات. ودعا الراحي إلى تشريك الهيئة الوطنية للمعطيات الشخصية في صياغة شروط الرقمنة وفق أسس تحترم الهوية والمعلومات المتعلقة بالأفراد.

سنا عدوني
صحافية تونسية

تونس - كشفت الأزمة الصحية عن هشاشة المنظومة الإدارية حيث لم تتمكن المؤسسات من التكيف مع الإجراءات الاستثنائية نظرا للطابع التقليدي الغالب على التعاملات ما يقلص نجاعة التسيير ويفتح الباب للتجاوزات القانونية في ظل غياب تقنيات حديثة تكشف آثار الفساد. ولم تكن متطلبات التحولات الرقمية وليدة ثورة يناير 2011 فقد كانت ضمن أجندات الحكومة خلال عام 2005 عند تنظيم أول قمة لمعلومات في البلاد، ورغم مرور كل هذه الأعوام فإن البلاد لا تزال ترزح تحت وطأة البدائية في التعاملات.

وسعت الحكومات المتعاقبة إثر ذلك إلى تسريع نسق التحول الرقمي وجعل تكنولوجيا المعلومات مصدرا للإنتاجية والقيمة المضافة، وتجلي ذلك من خلال المخطط الاستراتيجي تونس الرقمية 2020 الذي تمت صياغته في إطار مقاربة تشريكية مع القطاع الخاص.

2 في المئة يمكن أن يضيفها الاقتصاد الرقمي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا

وتهدف تونس عبر هذا المخطط إلى جعل تكنولوجيا الاتصال قاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وخدمة تموقع البلاد كمرکز إقليمي للتكنولوجيا خلال العام الجاري.

وبلورت الحكومة المجلة الرقمية كإطار قانوني شامل لتحقيق الانتقال الرقمي مع ضمان مراجعتها الدورية بالنظر إلى حركة المجال التكنولوجي وتطوره اليومي، غير أن هذه الأهداف بقيت قيد الانتظار واصطدمت بعواقب كثيرة.

وكشفت أزمة كورونا عن نقائص كبيرة يشكوها الجهاز الإداري ما جعل البلاد تسقط في دوامة الركود، والمؤسسات والمرافق العامة تتعطل بفعل غياب الوسائل الرقمية الحديثة الضامنة لاستمرارية التعاملات.

وقال سيف الدين الراحي كاتب عام نقابة خريجي المدرسة الوطنية للإدارة لـ "العرب" إن "تأخر عملية الرقمنة سببه غياب إرادة سياسية حقيقية في تطوير وتحديث الإدارة حيث تقتصر هذه الخطط على مجرد شعارات خلال المحطات الانتخابية".

الرباط تسرع وتيرة التحول الرقمي لكسب رهان الاستثمار

وسرعت وزارة العدل ورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة الممتد ما بين 2021 و2025 بعدما أظهرت تداعيات الوباء الاقتصادية، خصوصا بعد جائحة كورونا التي أظهرت مدى الحاجة إلى ترسيخ الشفافية والحد من البيروقراطية والفساد.

ولا غنى عنها لضمان استمرارية العمل وتقليص تبادل المراسلات والوثائق الورقية. وأطلقت وكالة التنمية الرقمية الحكومية عدة مبادرات لتشجيع وتيسير العمل عن بعد بمختلف الإدارات بهدف مواكبة هذا التحول الذي كرسه أزمة وباء كورونا.

ووافق البنك الدولي نهاية يونيو الماضي، على منح تمويل بقيمة 500 مليون دولار، موجه إلى دعم الإصلاحات الرئيسية للسياسات الضرورية من أجل توفير البيئة الملائمة للتحولات الرقمية في المغرب.

وقال إن "هذا المشروع الرقمي ولتمكين الشركات والأفراد من بنية أساسية رقمية أكثر تنافسية، اعتبر المدير الإقليمي لدايرة المغرب العربي لدى البنك الدولي، جيسكوهنتشيل، أن الرقمنة ستزيد من انسيابية المعاملات الاقتصادية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والشركات.

ويأتي برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي، الذي تم تعديل أهدافه ليتصدى لاولويات الناشئة المتصلة بتقسي كورونا ودعم جهود السلطات لرقمنة الخدمات الأساسية للأفراد والشركات.

ويهدف البرنامج أيضا لإعطاء انطلاقة لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. وكقطاع إستراتيجي مهم تتجه وزارة العدل إلى القطع مع عهد الورق، إذ يضم المخطط برنامج تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال 4 مشاريع، وهي الأرشيف الإلكتروني للوثائق، والتوقيع الإلكتروني، والأداء الإلكتروني، والتبليغ الإلكتروني.

ويهدف البرنامج أيضا لإعطاء انطلاقة لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. وكقطاع إستراتيجي مهم تتجه وزارة العدل إلى القطع مع عهد الورق، إذ يضم المخطط برنامج تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال 4 مشاريع، وهي الأرشيف الإلكتروني للوثائق، والتوقيع الإلكتروني، والأداء الإلكتروني، والتبليغ الإلكتروني.

ويهدف البرنامج أيضا لإعطاء انطلاقة لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. وكقطاع إستراتيجي مهم تتجه وزارة العدل إلى القطع مع عهد الورق، إذ يضم المخطط برنامج تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال 4 مشاريع، وهي الأرشيف الإلكتروني للوثائق، والتوقيع الإلكتروني، والأداء الإلكتروني، والتبليغ الإلكتروني.

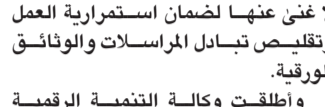
أوبر تركز على سوق تسليم الطعام بشراء منافستها بوستمايتس

عام أولي بعد صفقات في قطاع خدمات توصيل الطعام الإلكترونية أشاعت اهتماما بالاستحواذ على الشركة. وكانت أحدث قيمة تقديرية لبوستمايتس بلغت 2.4 مليار دولار حين جمعت 225 مليون دولار في جولة خاصة لتدبير التمويل في سبتمبر الماضي.

وأكدت أوبر في بيان أنه مع الدمج بين منصتي بوستمايتس وأوبر إينس سيستفيد المستهلكون من خيار أوسع على صعيد المطاعم والمتاجر، كما سيتمتع العاملون في تسليم البضائع بفرص أكبر وتكبدت أوبر بحسب نتائجها الأخيرة خسارة قدرها 2.9 مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري وصرفت نحو ربع موظفيها في مايو. إلا أن خدمتها أوبر إينس لتسليم الطعام استفادت من إجراءات التباعد الجسدي والحجر مع ارتفاع عائداها بنسبة 53 في المئة لتصل إلى 819 مليون دولار.

وتنوي أوبر الاستثمار في جعل بوستمايتس تعمل بشكل مستقل، وهو ما قد يجعلها تكتسب تجربة جديدة مع زبائن لطالما يتعاملون مع منافستها لسنوات في السوق. وتعتبر نشاطات الشركتين متكاملة مع مناطق جغرافية وزبائن مختلفين على ما أكدت أوبر، التي شددت أيضا على روابط بوستمايتس المتينة مع المطاعم الصغيرة والمتوسطة بعدما أبرمت اتفاقات مع 600 ألف مؤسسة في الولايات المتحدة. وتحتاج الصفقة إلى الضوء الأخضر من السلطات ولاسيما الهيئة الناظفة للمنافسة وتامل الشركتان بانجازها في الربع الأول من 2021.

سارعت الحكومة المغربية إلى بلورة سياساتها المتعلقة برقمنة التعاملات الإدارية عبر توفير الدعم المالي لتنفيذ هذه الخطة استجابة لمتطلبات المرحلة الاقتصادية، خصوصا بعد جائحة كورونا التي أظهرت مدى الحاجة إلى ترسيخ الشفافية والحد من البيروقراطية والفساد.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - عزز المغرب رهاناته على التكنولوجيا لتطوير التعاملات الإدارية في وقت تزايد فيه مطالب أوساط الأعمال للقضاء على البيروقراطية المتسببة في تعطل المشاريع.

وفي خطوة إيجابية أدمجت الحكومة التحول الرقمي ضمن اولويات مشروع قانون مالية تعديلي، والذي من المنتظر المصادقة عليه في البرلمان حيث تعول عليه لجذب المزيد من الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية.

وبمقتضى مشروع القانون سيتم تمويل خطط الإدارة الرقمية وتدارك التأخر الحاصل في هذا التحول الذي طال انتظاره قياسا بالتجارب الأجنبية الرائدة في المجال.

وقال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إن "التحول الرقمي أصبح ضرورة قصوى وليس فقط اختيارا لتحقيق التنمية والالتحاق بركب الدول الصاعدة".

ويزامن مشروع القانون المالي التعديلي مع إعداد الحكومة لمشروع قانون لإدارة الرقمية، والذي تهدف من خلاله إلى وضع إطار تشريعي لتقنين وتسريع التحول الرقمي في الإدارات.

ويرى خبراء أن التحول الرقمي سيكون محفزا لمناخ الأعمال وتوفير فرص العمل وتحديث المرافق العامة وتوفير الخدمات للمواطنين بطريقة فعالة وسريعة، ما من شأنه توفير الجهد والمال والوقت.

كما ستسهم الرقمنة في تقليص الهوة والفوارق القطاعية والاجتماعية، وتعمق الشفافية والنزاهة فضلا عن الحد من مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، على ضرورة التحول الرقمي بالإدارات، مشددا على أن اعتماد الحلول الرقمية من الوسائل التي

لا حصر لها في السنوات القليلة الماضية. وتأسست بوستمايتس قبل تسع سنوات وصدت في وجه منافسين عدة في قطاع يشهد نموا كبيرا ومنافسة شرسة.

وبحسب شركة التحليلات سكند ميجر استحوذت شركة بوستمايتس على 8 في المئة من سوق توصيل الوجبات في الولايات المتحدة في شهر مايو الماضي. ونقلت وكالة بلومبرغ عن مصادر مطلعة على الصفقة قولها إن "مجلس إدارة أوبر أقر الصفقة". وأكدت أن من المتوقع أن يواصل بير-ديمفري-جور-كوتس، رئيس أوبر إينس، إدارة أنشطة توصيل الطعام الناتجة عن الاندماج. وفي الأسبوع الماضي، قالت رويترز إن بوستمايتس أحييت خططا لطرح



رحلة جديدة نحو التوسع